

الإصلاحات السياسية الأخيرة في موريتانيا^٥ قراءة في الأبعاد القانونية والسياسية



فضيلة الأستاذ المصطفى ولد احمد ديدة
استاذ القانون العام بجامعة نواكشوط

مقدمة :

يثور موضوع الإصلاح دائما في ظل الأوضاع الاستثنائية، التي تولد ظروفًا تسود فيها المعاناة والحرمان، وينخر فيها الفساد جسم المجتمع، وبالتالي تظهر عدم فعالية المؤسسات السياسية، بما ترمز إليه من تجانس المصلحة العامة للمجموعة، وانتشار الوعي بكيان مشترك للجميع بحكم الانتماء الوطني، بحيث نتحدث عن دولة هزيلة الأداء، وهكذا يكون الفساد هو الحقيقة الأكثر ثباتًا، من هنا أيضا تثور المخاطر التي تهدد كيان المجموعة، ليس فقط بضياح الحقوق والحريات

^٥ - مداخلة مقدمة في ندوة : الحكامة والاصلاحات السياسية في المغرب العربي، مراكش 28 فبراير - 2 مارس 2012.

وتكثيم الأفواه وانهيار قنوات التواصل ذات المصادقية والمشروعية في تجسيد التنوع الاجتماعي والثقافي، ولكن حيث يظهر الخلل الكبير في الحياة السياسية للمجموعة من خلال انعدام الشفافية في بناء المؤسسات السياسية، وسيادة منطوق الهيمنة والدكتاتورية..وهنا يبدو الجميع مطالباً بتحمل مسؤولياته في ضوء المخاطر التي تهدد الكيان المشترك للأمة، والتي يصعب توقعها و تتولد هكذا نذر التغيير.

لقد مثل الربيع العربي في 2011 مرحلة تجاوزت التوقعات وولدت نتائج فاقت الآمال المعقودة علي كل حسم منتظر للوضع المتأزمة في غالبية البلدان العربية، وذلك لصالح التحول الديمقراطي، وكان للرأي العام كلمته بهذا الخصوص، من خلال الحراك الاجتماعي الذي رافق ذلك الربيع، وبشكل ملفت من خلال آليات للضغط والتأثير كان لها دورها في رسم مسار تطور الأحداث لصالح التغيير والإصلاح.

كان لموريتانيا نصيبها من التحولات السياسية خلال العقد الأخيرين، فقد جاء دستور 20 يوليو 1991 لينظم الحياة السياسية في موريتانيا، مبرزا أهم الخصائص التي تميز النظام شبه الرئاسي، باعتباره احد النماذج الكبرى لتطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات، وتظهر روح الديمقراطية الليبرالية في الدستور الجديد من خلال اعتماد الانتخابات كآلية لبناء المؤسسات السياسية، وتبني التعددية السياسية، وتوفير الضمانات الأساسية للحقوق والحريات العامة، بالرغم من كل ذلك فان الممارسات السياسية الأولى في ظل الجمهورية الثانية، كانت انتكاسة حقيقية للتجربة الديمقراطية في موريتانيا، وهو ما سيثبت بكل تأكيد، بعد موجة الانقلابات التي عرفتها البلاد بدء من 2003 و التي كان آخرها انقلاب 9 أغسطس 2008 الذي أطاح برئيس منتخب بأسلوب ديمقراطي..، وهو ما كان سببا في تفاقم الأوضاع نحو الأسوء. وخلال مراحل عدم الاستقرار التي ترافقت وهذه الأوضاع، اتسمت التجاذبات السياسية بالاحتكام إلي الديمقراطية في آلياتها من خلال الحوار، والمناداة بالتمسك بالدستور والقوانين، والاستناد إلي نتائج الانتخابات (2)، وقد توجت هذه المرحلة بإجراء الانتخابات الرئاسية الأولى في مارس 2007 والثانية في يوليو 2009، وما يميز هذه الانتخابات الرئاسية هو ما جسده من حلول للخروج من أزمت حادة عرفتها البلاد، وبدي وكان الموريتانيين يعيشون ربيع التحولات الديمقراطية بمدة وذلك قبل قيام الربيع

العربي في 2011 ، ومع ذلك لم تحجب تجربة التحولات الهادئة تلك ،رياح الربيع العربي عن موريتانيا،فقد بدي الحراك الاجتماعي مواكبا لتلك الثورات ومتأثرا بها ومسيرا لتطلعاتها ومتمثلا لشعاراتها إلي حد بعيد، سبيلا لترسيخ قيم المشاركة والشفافية والعدالة ،وكانت استجابة الفاعلين السياسيين للوضع الجديد من خلال الحوار والاتفاق علي إجراء إصلاحات دستورية وسياسية هامة ينتظر أن تسهم في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في موريتانيا.

هكذا تظهر من جديد أهمية الوعي بالإصلاحات السياسية كأسس هامة لتوجيه الحياة السياسية ، بما يجسده الإصلاح من وعي بالحاضر وعقباته وتوجه نحو المستقبل وطموحاته ،وبغض النظر عن الأبعاد النظرية التي تفسر أهمية الإصلاح ،وبالنظر إلي التحولات التي تعرفها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بشكل خاص ،فمن المؤكد اليوم أن الإصلاح لم يعد عملية تجميل يقوم بها الحكام لمواجهة مطالب التغيير التي تنادي بها الشعوب ،بسبب الانتهاكات الخطيرة للقانون،والتهميش والمعاناة، وغير ذلك من ملامح الفساد السياسي،لقد أصبح الإصلاح السياسي رؤية وضرورة تعكس عملية متكاملة من شأنها ترسيخ أسس دولة القانون، من خلال الاحتكام إلي صناديق الاقتراع ،وتوفير الضمانات اللازمة لحرية التعبير ، في ضوء ثقافة الاعتراف بالآخر وسيادة القانون .

فنحن إذن أمام مشروع سياسي حديث لبناء دولة عصرية في موريتانيا(3) ،علي أسس قوية وبمشاركة ملحوظة من مختلف القوي السياسية بشكل مباشر او من خلال المعارضة الفعالة التي لم يكن بالإمكان تجاهل مواقفها وآرائها حول الخطوط العريضة التي تعطي للإصلاح بعده الوطني وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويمكن ان نشير في البداية الي بعض من المعطيات الهامة التي في ضوئها تبرز التفاعلات السياسية الأخيرة في موريتانيا:

- فهناك من جهة مجموعة عريضة من المجتمع الموريتاني تعلق الآمال علي قطار التحول الديمقراطي كآلية لإنصافها و لتجسيد طموحاتها وآمالها وفي مواجهة هذه المجموعة تبدو شرعية النظام السياسي علي الحك..

- ونحن نجد من جهة أخرى نخبة سياسية تحاول باستماتة كبيرة ان لا تفقد ثقة الشعوب وهي في سبيل ذلك تضع النقاط علي الحروف اذا تعلق الأمر بالقرارات والسياسات الكفيلة بتحقيق الإصلاح والتحول الديمقراطي

- كما ان وضعية عدم الاستقرار السياسي، التي عرفتها موريتانيا في الفترة من 2003 وحتى 2008، وما رافقها من انقلابات شكلت خروجاً سافراً علي مقتضيات الشرعية، وولدت إحساساً جماعياً بالخطر المحدق بالبلاد، كان القلق من تلك الوضعية دافعاً لإيجاد حلول مقبولة لدي الأطراف لتجاوز الوضعية المذكورة، وكان الاستناد الي وسائل مدنية وسلمية بهذا الشأن لافتاً للرأي العام وللمراقبين (4)..

- ولعل الاسترشاد بالتجارب المشابهة في الدول المغاربية بشكل خاص (5) يدعم عملية بناء الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في موريتانيا بما يوفره من خبرة ايجابية تمثل تسهيلات وحلولاً لمسار الإصلاح السياسي .

في ضوء المعطيات السابقة تحاول الدراسة الوقوف علي الأبعاد السياسية التي حملها الإصلاح السياسي الاخير في موريتانيا، فكيف تطور مفهوم الإصلاح السياسي في موريتانيا وما هي الياته ومدخله؟ ثم ما هي الضمانات التي تبدو أساسية لفعالية واستمرارية عملية الإصلاح؟

سنحاول الإجابة عن هذه الاسئلة وبعض متعلقاتها، من خلال محورين نتعرض في الأول منهما لملامح الإصلاح السياسي في موريتانيا: اخذين في الاعتبار المعطيات الأساسية التي أنتجت الإصلاحات السياسية الاخيرة، ومضامينها القانونية والسياسية، ونتعرض في المحور الثاني لمداخل و ضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا، وهو ما يمكن من استخلاص اهم الجوانب التي انبني عليها الإصلاح والتي تجسد إثراء لتجربة التحول الديمقراطي وتنوعاً يبرز درجة من الوعي باولوياته ومتطلباته، ويبدو التفكير في توفير الضمانات الموضوعية لنجاح عملية الإصلاح موضوعاً علي قدر من الأهمية بالنسبة لفعاليته واستمرارية، وستكون الخاتمة عبارة عن استنتاجات للبحث.

المحور الأول - ملامح الإصلاح السياسي في موريتانيا:

أولاً- تطور مفهوم الإصلاح السياسي:

ثلاث ملاحظات تبدوا لافتة في أي تناول لمفهوم الإصلاح:

1- من أكثر المفاهيم تداولاً، وهو يثير جدلاً كبيراً بين المثقفين و يحمل أبعاداً متعددة باختلاف الأوضاع والمواقف وتذهب الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية بهذا الخصوص إلى حث الدول النامية علي بناء نظم تستند علي مبادئ المنافسة والمشاركة والشفافية وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لترسيخ هذه القيم في ظل عدالة قوية ومستقلة ، وبالرغم من انتشار الأفكار والسياسات الإصلاحية لا تزال بعض الدراسات المتحفظة في الدول النامية، تنظر لهذه الإستراتيجية الإصلاحية بشيء من الريبة، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية معقدة ، تتميز بانتشار الأمية والفقر والبطالة والانتماءات الضيقة والانقسامية، والتهميش..، وتبقي هذه النظرة مبررة وان كانت متجاوزة بحكم التطورات التي عرفتها المنطقة العربية بموجب الربيع العربي والتي بموجبها كان مطلب الإصلاح والتحول الديمقراطي هو الأكثر انتشاراً، وهنا تجد الدول الغربية نفسها مرغمة علي دفع ثمن الإصلاح السياسي في دول الجنوب وبصفة خاصة اذا ما تعلق الأمر بالدول العربية وذلك لتجنب المخاطر السياسية للثورات (6).

2 - مفهوم الإصلاح كذلك هو مفهوم معقد، فهناك اختلاف حول المضمون الذي يحمله، وحول متطلباته، فالإصلاح عملية شاملة، ومع أن الإصلاح السياسي يتجسد في مجموعة من العمليات التي تعكس التحول الديمقراطي في النظام السياسي، فإن هذا المصطلح تراجع ليسود بدلا عنه مصطلح "الحكامة" بما يعنيه هذا المصطلح الجديد من تعدد في أوجه إصلاح النظام السياسي وتوجه نحو بناء نظام مختلف عن النظام القائم، الذي يمثل في نظر المعنيين مرحلة يجب تجاوزها ، وهكذا حظيت السياسات العامة والمؤسسات السياسية بمكانة خاصة في الحراك الاجتماعي الجديد، وبأهمية كبيرة في رسم مسار التطور المنشود.

3 - من دواعي الإصلاح استشرء الفساد، والوعي بالمخاطر التي قد تقود إليها هذه الوضعية الاستثنائية ، مما يستدعي القيام بالإصلاح ، فاصل الكلمة في اللاتينية ، reformare والتي تعني إعادة البناء او الإنشاء لشيء ما بما يفيد: إحداث تغيير عميق وجذري علي ذلك الشيء (7) ، وهو ما يعني بالنسبة لمؤسسات الحكم تحسين وتفعيل الاداء ، مما يحتم القيام بمبادرة إصلاح "جذري"، ويبدو ان مفهوم "الحكامة" "la gouvernance" هو الاكثر دلالة علي هذه الرؤية في تفعيل دور المؤسسات كما انه الأكثر تداولاً ودقة هنا للدلالة علي ما يجري من تحولات علي الساحة السياسية المحلية الموريتانية و المغاربية بوجه خاص.

لقد شاع تداول مصطلح "الحكامة" في البداية في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات، غير ان فشل سياسات الاصلاح الهيكلي التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية وما نتج عن ذلك من تفاقم للأوضاع الاجتماعية وعجز في الأداء الاقتصادي وانتشار لصور المعاناة ، كل تلك الأمور قادت الي القول بان الخلل يعود الي النظم والمؤسسات والعلاقات في الدول المعنية ، مما يجتم إعادة بناء الدولة علي اسس جديدة، فمن جهة تجسد الحكامة مستوي من التفاعل السياسي الايجابي بين مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الدولة، وهنا تبدوا الحكامة وكأنها تعبر عن قدرة المجتمعات الانسانية علي انشاء نظم تمثيلية ومؤسسات، لإدارة نفسها بنفسها وبارادتها الحرة، وهي من جهة اخري تبعدنا من الضبابية التي تكتنف تحكم الحكام في مسار تطور النظام السياسي، وهو ما يجعل من الإصلاحات حلولاً انية تمثل ردة فعل علي أحداث بذاتها، وهكذا تبدوا الحكامة كآلية للخروج من الازمة بما هي تغيير في نمط الحكم يدفع الي ايجاد نموذج للسلطة العامة يستند علي مبادئ الفعالية والشرعية والمشاركة الشعبية .

ثانيا - كيف تطور مفهوم الإصلاح السياسي في موريتانيا؟

1- السياق العام للإصلاحات السياسية الاخيرة :

لقد عرفت الحياة السياسية في موريتانيا تقلبات هامة منذ سنة 2005 كان السبب المباشر لذلك الاحتقان السياسي الكبير في عهد الرئيس ولد الطابع، وما قاد اليه من توتر في العملية السياسية الداخلية ، فقد ادي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي الي انتشار موجة من العنف والخروج علي الآليات الدستورية في التناوب علي السلطة، وكانت الانقلابات والانقلابات المعاكسة هي الطابع العام للفترة من 2003 وحتى 2008 ، مع قيام انتخابات رئاسية خلال هذه المرحلة وصفت حينها بالظاهرة الحاسمة في تجاوز مرحلة الانقلابات غير ان تبعات تلك المرحلة اخذت تتسلل شيئا فشيئا الي علاقات الفاعلين السياسيين ليظهر انقلاب 2008 ، وبالنظر الي التطورات التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة فاننا يمكن ان نتحدث عن بعض الملامح الاساسية التي طبعت الحياة السياسية والدستورية للبلاد :

1- كانت الازمة السياسية علي اشدها في ظل نظام ولد الطابع وهو ما بدى جليا من جهة من خلال الاحباط الكبير في التغيير والاصلاح (8)، ومن جهة اخري بعودة البلاد الي التغيير بانتهاج العنف ومن خلال الانقلابات العسكرية، وهو ما مثل نذير شؤم لتجربة الديمقراطية في موريتانيا

،لقد نجح انقلابيو 3 اغشت 2005 في الاطاحة بنظام ولد الطابع،فكان تعطيل العمل بالدستور والغاء المؤسسات الدستورية القائمة، و تحت ضغط الحراك السياسي المحلي مدعوماً بمناخ دولي رافض للانقلابات العسكرية و بمساعدة بعض الاطراف الدولية شرع "المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية"(9) في القيام ببعض الاجراءات التي من شأنها اعادة الحياة الدستورية للبلاد، (10)،هكذا كان العمل علي اصدار بعض القوانين الخاصة بتنظيم الحياة السياسية حيث تم انشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، و اقرار التعديلات الدستورية المقترحة علي اثر استفتاء شعبي اجري في 25 يونيو 2006 ثم كان تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية في 09 نوفمبر 2006، وتوجت هذه المرحلة باجراء الانتخابات الرئاسية في 11 مارس بالنسبة للشوط الأول و 25 مارس 2007 بالنسبة للشوط الثاني (11).

ولعل مايميز هذه المرحلة هو اعتماد ترسانة قانونية كان لها الاثر المباشر في استعادة الحياة الدستورية للبلاد(12)، ثم ان الانتخابات التي شهدتها المرحلة تميزت عن الانتخابات السابقة بقدر من الثقة(13) في النتائج الانتخابية، وهو امر قد يعود الي فقدان العديد من الفاعلين السياسيين لمراكزهم و لتأثيرهم في الساحة السياسية،بالاضافة الي حساسية المرحلة وما تتطلبه من الوقوف علي مسافة من الممارسات السياسية والانتخابية التي سادت في ظل النظام القديم،وقد اضافت هذه المرحلة ملمحاً جديداً الي الحياة السياسية المحلية،فلاول مرة يشاهد الموريتانيون الجيش وهو يسلم مقاليد السلطة لرئيس منتخب، في حفل عام علي احتضنه قصر المؤتمرات بانواكشوط في 19 - ابريل - 2007، وهو ما ولد فرحة خاصة،وبدت هذه التجربة في نقل السلطة سلمياً فريدة علي المستوي الاقليمي، بل ومثالا يحتذي في شبه المنطقة، لكن المراقبين لهذه المرحلة لم يخفوا تخوفهم من طبيعة القواعد الانتخابية التي دعمت المترشحين الاساسيين وبشكل خاص المرشح سيدي ولد الشيخ عبدالله الفائز في الانتخابات والذي بدي وكان الجيش يزكيه كرجل للمرحلة، بالاضافة الي بعض التحالفات السياسية التي ابرمها الرجل مع شخصيات واحزاب سياسية خرجت من الدور الثاني للانتخابات .. ثم المرشح احمد ولد داداه الذي جاء في المركز الثاني، والذي يستند علي قاعدة شعبية تنظر الي التحول من زاوية توليه للسلطة.

ب- يمكن ان نقرأ من التحالفات والاوضاع التي رافقت الانتخابات الرئاسية الاخيرة مقدمات الازمة السياسية اللاحقة والتي انفجرت بقيام انقلاب 6 اغشت 2008، وهو الانقلاب

الذي اعاد السلطة من جديد الي الجيش بعد ازاحتة الرئيس سيدي ولد الشيخ عبدالله، ليتولي "المجلس الاعلي للدولة" قيادة البلاد حتي تشكيل "حكومة وحدة وطنية" منبثقة عن اتفاق داكار والذي شكل مخرجا لازمة سياسية ولدها الانقلاب المذكور،وقد تولت هذه الحكومة الائتلافية الاشراف علي الانتخابات الرئاسية في يونيو 2009 (14) التي فاز بها المرشح محمد ولد عبد العزيز،وبالرغم من الضمانات التي رافقت هذه الانتخابات والتي أعطت مصداقية في النتائج فان الأوضاع ما لبثت ان راوحت مكانها، حيث لم يعترف المرشح الخاسر بنتائج الانتخابات، وتشكلت جبهة معارضة جديدة ضمت بعض احزاب المعارضة التقليدية في الوقت الذي تشكلت جبهة أغلبية قوية حول المرشح الفائز،و بدي التوتر يطغي علي الحياة السياسية الموريتانية، وكان الجميع في ريبة مما قد تؤول إليه الأمور، مع تماذي أطراف الأزمة في التمسك بمواقفهم، وبشكل خاص في ضوء المعطيات المحلية والإقليمية التي قادت في تجارب مماثلة، الي خروج الاوضاع عن السيطرة والي التدخل الاجنبي .

ج - لقد أسهمت التطورات الاجتماعية والسياسية التي رافقت قيام الربيع العربي 2011 في انفراج الازمة السياسية في موريتانيا، حيث كانت الاصلاحات الجديدة نتيجة لعملية حوار سياسي مباشر بين اطراف هامة من النخبة السياسية الوطنية، في الفترة ما بين 17 سبتمبر وحتى 19 اكتوبر 2011 وجمعت أحزاب (الأغلبية الرئاسية) وبعض (احزاب المعارضة) (15) وقد ناقش المؤتمرين للحوار أحد عشر موضوعا في ست ورشات كانت على النحو التالي:

- ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة، والإعلام العمومي، ودور ومكانة المعارضة الديمقراطية وإصلاح القضاء.

- المدونة الانتخابية والأجال الانتخابية والمسلسل الانتخابي التوافقي.

-الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي.

- الحكم الرشيد وحياد الإدارة ومهنتها.

- التداول السلمي على السلطة و دور الجيش، والوقاية من التغييرات اللادستورية.

- التحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب.

وقد أسفر هذا الحوار عن الاتفاق على وثيقة تتضمن جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية(16) التي جسدت توجهها للإصلاح العام للنظام السياسي، سواء تعلق الامر باليات

بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم المشاركة الشعبية، وتحقيق التوازن بين السلطات، او التعاطي الايجابي مع الحقوق والحريات العامة .

2 - مضمون الاتفاق الاخير واهم النتائج التي تربت عنه :

توصلت الأطراف السياسية المشاركة في الحوار إلي اتفاق نهائي حول بعض النقاط التي كانت محل خلاف ومن بينها :

- رفع عدد نواب الجمعية الوطنية، وترسيخ مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.
 - إنشاء وكالة مستقلة تشرف على الانتخابات وتوكل لها مختلف العمليات المتعلقة بها .
 - زيادة صلاحيات الوزير الأول.
 - كما تم الاتفاق على لائحة خاصة بالنساء في البرلمان.
- من حيث المبادئ السياسية والدستورية العامة، كان الاتفاق علي تجريم الانقلابات، وتجريم العبودية، والتأكيد علي التنوع الثقافي للمجتمع الموريتاني كاساس للحممة الوطنية.
- وبغض النظر عن الموقف من الاطراف المشاركة، فان نتائج هذا الحوار قد لبت العديد من المطالب السياسية والقانونية التي شغلت المهتمين بالحياة السياسية الوطنية، مما يوحي بإسهامها المنتظر في بعث اجواء من الثقة في العملية السياسية، وبشكل خاص بعد دمج مختلف المحاور المتعلقة بنتائج الحوار في المنظومة القانونية، واكتسابها للشرعية القانونية المطلوبة (17)، ولا يخفي ما لهذا الجانب من اهمية في اطار التزام وجدية الاطراف المتحاوره من جهة، وترسيخ الشروط والمبادئ الاساسية لتفعيل الساحة السياسية من جهة اخري، ويمكن ان نتحدث عن بعض النتائج الهامة التي تتعلق بدعم التوجهات الديمقراطية في موريتانيا .

1- ففيما يتعلق باليات بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم المشاركة الشعبية: مثلت مسالة التداول السلمي علي السلطة احد مصادر القلق في النظام السياسي الموريتاني، الذي عاني من الانقلابات العسكرية المتكررة، والتي مثلت الوسيلة السائدة لتداول الحكم (18) بعد ان تتازم الاوضاع السياسية ويسود القلق حياة المواطنين، وهكذا اقر المتحاورون مبدا التداول السلمي للسلطة كالية لبناء المؤسسات السياسية للدولة من خلال الانتخابات الحرة والشفافة، ومبدا تجريم الانقلابات (19)

ولتعزيز هذا المسار تم اسناد مهمة الاشراف علي العمليات الانتخابية الي هيئة مستقلة " اللجنة الوطنية للانتخابات"، التي تتمتع بالصلاحيه في الاشراف علي العملية الانتخابية من بدايتها وحتى النهاية، وقد جاءت تشكيلة اللجنة لتعكس التوازنات السياسية للمتداولين ، ولتحظي بقدر من المصدقية بعد اعتماد بعض الشروط الموضوعية في انتقاء اعضائها ، وليكون لها دور ايجابي في العملية السياسية المنتظرة والمتعلقة بالانتخابات المحلية والتشريعية (20).

ب- اما بخصوص التوجه نحو تحقيق التوازن بين السلطات : فان الامر يتعلق بشكل خاص بالية توازن السلطات في النظام شبه الرئاسي بين الحكومة والبرلمان ،وبهذا الخصوص اقرت الاصلاحات الجديدة مبدا مسؤولية الحكومة امام البرلمان ، وهو ما يعزز من قدرة البرلمان في مراقبة الحكومة، وقد اقر هذا الاجراء الدستوري بموجب نص المادة 42 من الدستور التي تنص علي ما يلي: "يقدم الوزير الأول برنامجا أمام الجمعية الوطنية في أجل أقصاه شهر واحد بعد تعيين الحكومة، ويتعهد بمسؤولية الحكومة عن هذا البرنامج" (21)، ويتعزز دور البرلمان في الاصلاحات الجديدة من خلال دعم قدرة النائب علي النهوض بأعباء مأموريته وذلك بتشكيل لجنة دعم، من اشخاص مؤهلين للقيام بدور الدعم المنشود، كذلك توسيع التمثيل البرلماني من خلال زيادة اعضاء الجمعية الوطنية (22)

ج- وفي إطار التعاطي مع الحقوق والحريات العامة: يمكننا القول بان تعزيز هذا المجال مثل احد الانشغالات الخاصة للفاعلين السياسيين ،ونشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني ، وقد حظيت بعض الملفات التي توصف بانها شائكة بنصيب من النقاش الجاد في المنتديات الاخيرة ،وتناولتها الاصلاحات الاخيرة بمعالجات، وصفت بانها قطعت اشواطاً في وضع الحلول القانونية للملفات المعروضة، ويتعلق الامر بشكل خاص بملف العبودية في موريتانيا ، وما اصبح يعرف بملف الارث الانساني، يضاف الي ذلك الاهتمام بقضايا المرأة، وتدعيم ضمانات المشاركة السياسية الفعالة .

- بخصوص ملف العبودية: تم التاكيد في ديباجة الدستور، علي توصيف اعمال الاسترقاق بانها تشكل جرائم ضد الانسانية، يعاقب عليها القانون ،وهو ما يشكل دعماً قوياً لاستكمال منظومة قانونية تعالج هذه القضية القديمة الجديدة بتبعاتها المختلفة التي تشكل احد ابعاد السياسات العامة الوطنية .

- بينما حظي ملف الارث الانساني: بلفتة قوية، تؤكد علي اهمية التنوع العرقي كعامل قوة لتعزيز الوحدة الوطنية(23)، ويعزز هذا النص سياسات عامة بهذا الخصوص، تحاول تجاوز مخلفات النزاعات العرقية التي عرفتها مكونات المجتمع الموريتاني، بشكل خاص في عقد الثمانينات من القرن العشرين .

- وقد برز الاهتمام بتعزيز دور المرأة: في المشاركة السياسية وتعزيز مكانتها في السلطات العامة في الاصلاحات الجديدة، فقد زادت حصة تمثيل النساء في المماريات الانتخابية وذلك باضافة لائحة وطنية خاصة بالنساء في الوظيفة البرلمانية، ويدعم هذا النص الجديد سياسات تعزيز مكانة المرأة في شغل المناصب العامة، كما يعزز الاستراتيجية الوطنية التي تهدف الي اعطاء المرأة الموريتانية مكانتها اللائقة في الحياة السياسية، ويغير من النظرة الاجتماعية بهذا الصدد. (24)

ان قراءة في الابعاد التي انتجتها الاصلاحات الاخيرة تجد اهميتها كذلك في طبيعة الاليات التي اعتمدت في تقريرها واقرارها، وفي الاولويات التي تبنتها، وكذلك الضمانات التي بدي وكانها تستند عليها.

ثانيا: مداخل و ضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا :

في ضوء الظروف والتحويلات التي يعرفها المجتمع الموريتاني، والتي تتبلور من خلالها مطالب عديدة تنادي بضرورة إعادة بناء المؤسسات السياسية القائمة، علي نحو يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد وتطلعاته، وبالنظر الي تعدد مداخل و أولويات الإصلاح، فإن ما يحتاج إليه بالفعل في وقتنا الحاضر هو أجندة للإصلاح السياسي، بموجبها تكون عملية الإصلاح عملية متكاملة المداخل، لقد تغيرت الظروف مع تنامي العناصر الاجتماعية والاقتصادية، ذات التفاعل الخاص في إنتاج شروط ومتطلبات عملية الإصلاح، دعونا نستعرض عنصرين أساسيين أسهما بشكل لافت في بلورة مداخل الإصلاح السياسي في موريتانيا، وتتحدد من خلالهما ملامح الإصلاح المنشود:

أول هذه العناصر المستجدة هو الحديث عن أن مبادرة الإصلاح قادها (المجتمع)، من خلال الدور الريادي للأفراد العاديين ولمنظمات المجتمع المدني، و كأنما أصبح المدخل الذي يقول بإصلاح المواطن، كمدخل لتحقيق الإصلاح السياسي، متجاوزا إلي حد كبير، بل إن القول به يعد مخاطرة سياسية والتفافا علي مطالب الحراك الاجتماعي.(25)

لقد تأثرت الساحة السياسية المحلية بقوة بريح التحول الديمقراطي ، التي أنتجها الربيع العربي ، ، وتشبعت هذه الساحة ، بمطالب وآليات جديدة، لم تكن معروفة من حيث تنظيمها وعفويتها وفعاليتها، في التعبير عن مصالح وطموحات الأفراد والمجموعات ، وبشكل خاص في مواجهة الحكام والطبقة السياسية ، لنقل في مواجهة أسلوب ممارسة السلطة ، وكان الحراك الاجتماعي الذي ترافق وهذه المرحلة واضحاً في التعبير عن عدم الرضا، إن لم نقل السخط علي مظاهر الفساد السياسي ، و علي تكريس قدرات الدولة لتحقيق مصالح فئات ضيقة في المجتمع، في الوقت الذي يعاني السواد الأعظم من المجتمع من الفقر والبطالة والحرمان..وقد كان دور الشباب رئيسياً في تفعيل هذا الحراك ، وانبرت لذلك أقلام ورؤى، علي وسائط التواصل الاجتماعي، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، أظهرت كلها خطاباً جديداً..كما استخدمت آليات جديدة لتجسيد هذا الحراك ، وبشكل خاص الاحتجاجات والإضرابات والاعتصام في الأماكن العامة ، وأمام القصر الجمهوري وعند مكاتب الوزراء ..بما يعني مقارعة رأس السلطة وتحميله المسؤولية المباشرة، عن أسباب وتبعات ما يجري علي الساحة الوطنية من أحداث، وما يتطلبه الوضع من مبادرات وحلول، تليي مطالب الإصلاح الشامل.

أما ثاني هذه العناصر فهو ما يدي وكأنه تكامل بين مطالب الإصلاح المحلي وخطاب عالمي يتبنى الإصلاح السياسي..ولعل التطور الذي أبرزته التحولات الجديدة هو أن الإصلاح مطلب محلي، هذه الشعوب انتفضت بنفسها، وهي تقدم التضحيات الجسام للوصول إلي غاياتها ، صحيح أن العولة تحمل في طياتها(الصراع) وهو ما يعني إحياء نظرية التآمر وعولة نهج إيديولوجي ديمقراطي غربي..ولعل هذا الملمح هو ما يبرر التحفظات، التي تسوقها بعض الأطراف السياسية المحلية، بشأن مقتضيات الإصلاح وان لا يكون موجة يتم استغلالها لفرض نماذج وأولويات قد لا تكون هي الاستجابة المطلوبة للوضع الحالية ، ولتحقيق الإصلاح ، لكن الواقع الجديد يظهر توجهها كبيراً لضرورة الحسم في بعض الأمور التي تمثل هموم الطبقة السياسية والمواطنين (26) كانت خصوصيات الإصلاح السياسي في بلدان المغرب العربي، متميزة ، فلكل تجربة سياسية ولكل مجتمع مغربي تجربته الخاصة في الإصلاح ، ولا يمنع هذا الأمر بطبيعة الحال من الحديث عن بعض المبادئ العامة في إطار ظاهرة الإصلاح. بما تعنيه من آليات ومرجعيات. (27)

هكذا يمكن أن نقرأ في تجربة الإصلاح السياسي لهذه الدول، بعض النتائج الهامة فمن جهة هناك ضرورة تحتم الاستجابة الفعلية لتطلعات الشعوب المغربية في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح والمشاركة في العملية السياسية، وهناك حاجة لتجسيد نتائج ملموسة بهذا الخصوص علي ارض الواقع، ومن جهة اخري تبدو اجندة الاصلاح في غالبية الدول المغربية مستندة علي نموذج للإصلاح يقوم علي التدرج، وتجنب الانزلاق إلي العنف...، والحفاظة علي استمرارية الدولة.

اولا- مداخل واولويات الاصلاح السياسي في موريتانيا :

يمثل الاصلاح عملية شاملة ،ذات مداخل (28) واولويات نجد بينها تكاملا مطلوبا ،واعتمادية في حدود ذلك التكامل وأولوياته،والسؤال الذي يفرض نفسه بخصوص الأوضاع الحالية هو أي إصلاح وأية مداخل مطلوبة وبأية وسائل؟، كيف نقرأ أجندة الإصلاح السياسي في موريتانيا كما تبدو من معطيات الواقع وتطلعات المستقبل وفعالية الوسائل والإمكانات المتاحة؟ وكيف تسهم هذه المداخل في تحقيق التحول الديمقراطي؟

دعونا نقول في البداية بان تحديد مداخل لاصلاح السياسي هي عملية تتطلب تكامل بعض من العوامل منها : إرادة الحاكم ،ومشاركة النخبة السياسية، ومشاركة الأفراد العاديين، فالإصلاح عبء يجب أن يتحمله الجميع، والمصالحة الوطنية أساسية لتضافر الجهود لتحقيق عملية الإصلاح السياسي التي تمثل نقطة المفاضلة في الإصلاح الشامل.

ان التطورات الأخيرة تمكن من قراءة بعض مداخل الإصلاح السياسي في موريتانيا ويمكن أن نحدد بهذا الشأن ثلاثة مداخل أساسية هي:

- تعزيز الحوار والاتفاق..

- توسيع النخبة السياسية..

- تعزيز مكانة البرلمان..

-1- تعزيز الحوار والاتفاق :

لقد أسهمت الظروف السياسية المتقلبة التي عرفتها البلاد منذ 2005 في خلق آليات جديدة، لمد جسور التواصل السياسي بين الأطراف السياسية الموريتانية، وهو ما جعل من الحوار مجالاً مهماً للمشاركة في عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية، ووسيلة حيوية بفضلها تخطت البلاد بشكل ما مصاعب وانحرافات المرحلة المذكورة، التي أدت إلى تراجع التطور الديمقراطي اليسير الذي ترافقت ورئاسيات 2007 (29)، كانت التجاذبات السياسية تبرز صراعاً مريراً علي السلطة، جندت له كل الوسائل الممكنة للفوز، وهو ما يمثل خطراً حقيقياً علي العملية الديمقراطية، وفي ظل محيط سياسي متوتر بشكل عام، استندت النخبة السياسية إلى الحوار للخروج من أتون الأزمة السياسية، والحوار يتضمن اعترافاً بالآخر، و تعلقاً بأدوات الديمقراطية.. وهو مصدر لقوة القرارات ولصدقيتها.

كان الحوار وسيلة لتقارب الرؤى و لتجاوز الخلافات، من اجل تهيئة الظروف المناسبة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، التي برزت بقوة علي الساحة الوطنية، وبفعل عوامل محلية وخارجية، ودونما استئذان من أية جهة سياسية.. وهو ما وضع النخبة السياسية أمام مسؤولياتها في مواجهة عدد من التحديات.. كانت البداية باتفاق دكار في 3- يونيو -2009 الذي جمع الأقطاب السياسية الموريتانية، وكان الأخير منها في شهر 10-2011.. وكان من اهداف الحوار وضع إطار لإعادة هيكلة الحياة السياسية، وتعزيز الحكامة الحزبية والانتخابية و البرلمانية، وتعزيز شروط الممارسة الموضوعية للحقوق والحريات العامة، وذلك في ضوء إطار اجتماعي واقتصادي يحقق التنمية ويخفف المعاناة الاجتماعية.

وهكذا يمكن أن نقرأ في اتفاق دكار تصميم الأطراف علي المشاركة الفعالة، بدءاً من المشاركة الفعلية في تسيير المرحلة الانتقالية، وانتهاء بوضع الضمانات الموضوعية للمحافظة علي مكتسبات الحوار، وبشكل خاص العودة للحياة الدستورية، من خلال الاحتكام إلي نتائج انتخابات عامة، يجب أن تحاط بمختلف الشروط الموضوعية لضمان شفائيتها وتجسيدها لإرادة الناخبين، كما أن العملية التنافسية تتطلب حياداً من الإدارة، ومساواة في الفرص و في الحضور أمام الرأي العام.. وهكذا حملت النخبة السياسية نص اتفاقية دكار، هموم الإصلاح السياسي المنشود وأبعاده التي من بينها (30):

- اعتماد الحوار كوسيلة لترسيخ أسس العملية الديمقراطية .

- وترقية الحكامة السياسية..

مثل اتفاق دكار مخرجا مؤقتا من الازمة السياسية والحاذير التي جرتها للبلاد وقد اثرت بشان هذا الاتفاق بعض الملاحظات عن مواطن القصور التي اعترته وبصفة خاصة ما بدى وكأنه محاصصة بين اطراف العملية السياسية في اتفاق دكار ، وان كان الدافع وراء ذلك، هو ضمان الثقة بين الاطراف من خلال تحمل المسؤولية العامة في تلك الظروف الاستثنائية، وذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية للاشراف علي الانتخابات ، واسناد الاشراف الفني للجنة مستقلة للانتخابات .

كانت مرحلة الحوار الثانية بعد اتفاق دكار بفترة وبالتحديد في اكتوبر 2011 وجمعت أحزاب (الاجلبية الرئاسية) وبعض (احزاب المعارضة) و قد ناقش المؤتمر للحوار مواضيع اساسية تشغل الحياة السياسية الوطنية، خاصة التداول السلمي علي السلطة ، وتعزيز حقوق الانسان والوحدة الوطنية .وقد توصلت الأطراف السياسية المشاركة في الحوار إلي اتفاق نهائي حول العديد من قضايا الحوار(كما سبقت الاشارة).

جاء الاتفاق الاخير ليعطي صورة اكثر جدية لتجسيد ارادة المتحاورين للمجتمع ولهمومه ومشاكله، خاصة فيما يتعلق بضمانات التناوب السلمي للسلطة ..وتقديم الحلول المنصفة لبعض القضايا الاجتماعية: الاعتراف بالآخر، العبودية ، المشاركة السياسية، دعم المؤسساتية كنهج لترسيخ دولة القانون .

وبالنظر الي الظرفية الخاصة التي اجري فيها الحوار الاخير، فان بعض الفعاليات السياسة التي لم تشارك في الحوار، وجدت فيه التفافا علي مطالب الإصلاح، في الوقت الذي ارتأت الأطراف المتحاوره انها حققت بالحوار مكتسبات هامة في إطار إعادة بناء دولة القانون.

وهكذا يمكن ان نلاحظ أهمية الحوار كمدخل ممكن لتحقيق الإصلاح السياسي بين الفرقاء السياسيين وذلك بالنظر إلي المواضيع الخلافية التي يثيرها، والتي تمثل في النهاية موضوعا للاتفاق، وبشكل خاص بالنظر إلي أهميتها في تحقيق تطور سياسي مقبول، وتبقي الحاذير التي تتعلق بهذا المدخل مرتبطة بمدي جدية والتزام المشاركين في الحوار ونظرتهم الموضوعية للإصلاح السياسي و متطلباته.

2- توسيع النخبة السياسية :

ان من متطلبات الإصلاح السياسي في موريتانيا توسيع النخبة السياسية (31)، بما يمكن من تمثيل مختلف التيارات السياسية، والميول الاجتماعية، في صناعة عملية الإصلاح السياسي، وهو ما يترجم عمليا بتوسيع مشاركة المرأة، وما يمكن ان يسمي المعارضة السياسية المخترفة، بالإضافة الي المجتمع المدني، ويدخل في نفس التوجه تعزيز دور ومكانة الأحزاب في العملية السياسية(32) ،ويبلي هذا المدخل بشكل عام مطالب الحراك الاجتماعي الحالي في توسيع المشاركة الديمقراطية في الحكم، من خلال اشتراك اكبر قدر من الفاعلين في عملية التحول السياسي.

وقد تكون البدائل المنظورة، في ظل التغيرات الحالية، هي تغيير الوجوه وبعث دماء جديدة في النخبة السياسية، التي توصف بان الفساد السياسي يستشري في أوصالها، لكن التجربة علمتنا ان هذا التوجه، وفي ضوء العديد من العوامل التي تكتسح الساحة السياسية، قد يقود إلي الانزلاق عن مسار الإصلاح، و إلي تشتت الجهود، وهو في ذات الوقت لا يحمل ضمانة أكيدة علي جدارة وكفاءة البدائل..

وهكذا يمكن أن نقرأ في توجهات الإصلاح السياسي ان توسيع النخبة السياسية، بمعنى إشراك قاعدة عريضة من الفاعلين السياسيين، من شأنه ان يعطي حيوية معينة لعملية الإصلاح، وقد يكون احد المداخل المقبولة الذي تتأسس عليه عملية الإصلاح السياسي الحالي، وقد ينظر إلي هذا المدخل علي انه جزء من الحلول طويلة الأمد، غير أن ما يبرر حديثنا عنه هو النظر إلي الإصلاح السياسي كإستراتيجية متكاملة المداخل، يجب أن تلعب النخبة السياسية مكانة متميزة في توفير الأرضية الملائمة لذلك، وفي تحديد الأولويات المناسبة للتحول السياسي، وبصفة خاصة في محيط اجتماعي يعرف نسبة مرتفعة من الأمية، ومستويات متدنية لدخول الأفراد، ونسبة فقر كبيرة، فهو بحاجة إلي من يضع اللمسات المطلوبة لأولويات التغيير المناسب، التي ترتب بالضرورة تطويرا يجب أن يحظي به مجال إدارة السلطة السياسية، و علي نحو يستجيب لمتطلبات الحرية والعيش الكريم.. التي ينشدها هذا المجتمع والتي بدت بموجب التحول وكأنها ضرورة لامناص منها..

3 - تعزيز مكانة البرلمان :

تلعب البرلمانات أهمية خاصة في تحقيق التطور الديمقراطي، نظرا لمكانتها في تجسيد الديمقراطية وفي تمثيل إرادة الشعب.. ولم يعد التساؤل مطروحا اليوم حول هذه المكانة، ولكن

النقاش الدائر علي الساحة السياسية المحلية يتعلق بكيفية تعزيز مكانة البرلمان ليكون احد المداخل والضمانات المقبولة لتحقيق الإصلاح السياسي.

إن الإشكال يثور بعمق بصدد الحالة الموريتانية ، فلطالما كانت الآمال معقودة علي أن يمثل البرلمان المنبر الحر الذي يحقق التوازن مع السلطة التنفيذية ، ويضمن الحقوق والمصالح العامة.. ليعكس بذلك تناغما مقبولا يمثل إرادة الشعب في تجلياتها المختلفة ، غير أن رجحان الكفة لصالح رئيس الجمهورية في نظام شبه رئاسي، وبالنظر إلي واقع اجتماعي يتميز بكثير من الانتظام التقليدي حول رأس السلطة ، هي عوامل من بين أخرى أثرت كثيرا في التجربة البرلمانية الموريتانية، فقد تميز دور البرلمان بكثير من السلبية في مجال بناء وتطوير السلطة السياسية ، و تدخلت عوامل مختلفة لتلقي بظلالها علي هذا الدور، ومن هذه العوامل بشكل خاص تحكم السلطة التنفيذية في الانتخابات البرلمانية (33) ، حيث جاءت تشكيلة البرلمانات المتعاقبة ، لتعكس واقعا مترديا للعملية السياسية، وكانت آليات بناء المؤسسة البرلمانية (غيرها من المؤسسات الدستورية) ، مثلا يساق عند الحديث عن الفساد السياسي ، لقد مثل البرلمان حينها عقبة أمام التطور الديمقراطي، غير أن التطورات التي عرفتها البلاد منذ 2005 حملت معها ملامح جديدة للحياة البرلمانية الموريتانية، فقد جاءت تشكيلة البرلمان ممثلة إلي حد كبير لألوان الطيف السياسي المحلي، كما أن اليد الطولي للسلطة التنفيذية - وعلي الصورة المعهودة - في تحديد التشكيلة البرلمانية بدت وكأنها تتراجع، لصالح منحي جديد، وهو أمر يعزي حينها إلي عوامل منها انشغال النخبة السياسية التي افرزتها الانقلابات المتلاحقة بالصراع الداخلي، وهي غفلة أسهمت إلي حد ما في تنوع التشكيلة البرلمانية، بالإضافة إلي الأخذ بنظام جديد للانتخابات البرلمانية، وهكذا واجهت هذه التشكيلة البرلمانية واقعا متقلبا أفسح أمامها المجال للعب دور نسبي في تحديد ملامح المرحلة، لقد كانت البداية هي الضغط علي الحكومة من خلال التلويح باستخدام ملتمس الرقابة (34) مما اضطر حكومة السيد يحي ولد محمد الوقف علي الاستقالة، أما في المرة الثانية فكانت المواجهة مباشرة مع الرئيس، وبالرغم من أن هذا النشاط البرلماني كان نتاجا لتحالفات سياسية، قادها الجيش للإطاحة بالرئيس المنتخب.. الا أنه أعطي صورة حية عما يمكن أن تلعبه البرلمانات من دور فعال في تحديد طبيعة التطور السياسي للبلاد.. وهكذا فان التقلبات السياسية، بالإضافة إلي العوامل المستجدة علي الساحتين المحلية والخارجية، أبرزتا دورا جديدا للبرلمان، أعاد إلي الأذهان

ذلك الأمل الذي تشكل عند بداية العقد الماضي، والذي بموجبه كان ينظر إلي البرلمان كمؤسسة لها دورها في تحقيق الإصلاح. ان المراقب لتطور هذا الدور يلاحظ أن جلسات البرلمان الموريتاني أصبحت منبرا للتجاذبات السياسية التي تعرفها الساحة الوطنية، علي اختلاف مواقفها وآرائها كما أن هذه المداولات البرلمانية المنقولة عبر الأثير تلقي متابعة لها تأثيرها في الرأي العام... لقد حملت هموم المرحلة في متطلباتها ومطالبها ومحاذيرها ، وكانت قبة البرلمان افقاً هاما يمكن من خلاله قراءة التطورات المختلفة المتعلقة بالإصلاح .

ان العمل البرلماني هو احد الضمانات الأساسية لتعزيز الإصلاح السياسي ..لقد كان هذا المنحي بارزا في المفاوضات الأخيرة، ومن خلال أجندة الحوار، حيث كان التأكيد علي ضرورة شفافية العملية الانتخابية، وهو ما أنتج من الناحية العملية الاتفاق علي إنشاء مؤسسة انتخابية مستقلة..فالعلاقة الانتخابية يجب أن تعكس إرادة الشعب، وهكذا يكون البرلمان هو الحيز الذي من خلاله تتجسد بشكل كبير استمرارية هذه الإرادة، كما كان الاتفاق علي توسيع عضوية البرلمان، وهو عامل يساهم في توسيع النخبة السياسية، ويمد البرلمان بعناصر جديدة ينتظر أن تعطي دفعا للعمل البرلماني، وكان العامل الثالث المهم في تفعيل دور برلماني جديد- يستجيب لمتطلبات التطور السياسي - هو تعزيز مكانة البرلمان في إطار العلاقة بين السلطات، حيث تم التأكيد علي آلية برلمانية هامة وهي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان من خلال مسألة الثقة.

إن تعزيز دور البرلمان يتطلب أيضا توفير الكفاءة الموضوعية لهذه المؤسسة الهامة وذلك باعتماد إجراءات من قبيل :

تثقيف النواب وذلك من خلال تنمية المعارف المساعدة علي تأدية مهامهم..وهي متنوعة قانونية ، فنية،سياسية اقتصادية ..مع ضرورة ربط علاقات مع المؤسسات البرلمانية الاخري لتبادل الخبرات ، وكسب المهارات..

توفير المعلومات اللازمة لأداء مهمة البرلمان في التشريع والرقابة وهو أمر يتطلب تعاوننا من الجهاز التنفيذي

تاطير العمل البرلماني الداخلي بما يضمن فعالية الأداء وتجانسه

خلق آلية جديدة تربط النواب بالناخبين، وتجعل من المؤسسة البرلمانية أداة تعبر عن هموم وطموحات الشعب، تترجم في أعمال وتصرفات تحتل مكانها في العلاقة بين السلطات وفي وظيفة الدولة وأدائها.(35)

و لا يخلو هذا المدخل بطبيعة الحال من بعض جوانب القصور، ذلك أن الميول الانتخابية تجعل إرادة النواب رهن بالضغوط الاجتماعية الضيقة، وتحول في الغالب دون أن يعكس البرلمان إرادة وتوجهات الأمة، كما أن الفساد السياسي والرغبة في تحصيل الأموال وتبوء المكانة الاجتماعية، هي عوامل تؤثر في سلوك وتوجهات النواب ..وهكذا فان المؤسسة البرلمانية بحاجة إلي الإصلاح لتلعب دورها بفاعلية في عملية إدارة التحول الديمقراطي.

ثانيا - ضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا :

بالرغم من تعدد الضمانات التي يمكن الحديث عنها هنا، فان الحالة الموريتانية تحتكم إلي ضمانتين أساسيتين لعملية الإصلاح هما:

1- دمج المكاسب الخاصة بتطوير النظام السياسي في المنظومة القانونية :

لقد تعززت النظم الديمقراطية علي الدوام من خلال مرجعياتها التي تستند عليها، وقد مثل الاطار القانوني(الدساتير والقوانين واللوائح وكذلك مدونات ومواثيق السلوك)، ضمانة هامة يحتج بها في إطار التعاطي السياسي، والالتزام بالأنساق الاجتماعية المطلوبة لتحقيق التحول، و من هذه الزاوية وتكريسا للمكتسبات الجديدة، يبدو ضروريا ترسيخ مقتضيات هذه الآليات والمداخل في المنظومة القانونية، وهو نهج يبدو عليه الاتفاق، من خلال الحوار السياسي الذي شكل أساسا لوضع أولويات الإصلاح السياسي، ولعل مقتضيات الظروف الحالية، التي توصف بأنها استثنائية، ومتغيرة، تفرض بدورها وسائل قانونية استثنائية، من شأنها ترجيح مقتضيات الحوار، وتعزيز مكانة الاتفاق والإرادة السياسية للإطراف، ورؤيتها للحلول والضمانات المقبولة لتحقيق عملية التحول السلمي، دون التمسك بالإجراءات القانونية المعقدة، هكذا كانت دعوة البرلمان للانعقاد، وللتداول حول بعض من مشاريع القوانين التي تركز الآليات الإصلاحية التي اتفق عليها

المتحاورون، كما عملت الحكومة علي اقتراح مشاريع القوانين ، التي من شأنها تكريس بنود الحوار في المنظومة القانونية .

2- تحقيق نتائج ملموسة علي مستويات اجتماعية غاية في الأهمية لتعزيز مصداقية الإصلاح السياسي :

لم يغب عن موضوعات النقاش والحوار، احد المطالب الأساسية التي شكلت دافعا هاما لمطالب التغيير والإصلاح ، ، ويتعلق الأمر بالمعاناة الاجتماعية التي تنعكس في مظاهر الحرمان والفقر وفي واقع اقتصادي واجتماعي مزر، وتذهب مختلف التحليلات الي ان واقعا بهذه الدرجة من الترددي يشكل بؤرة خطيرة علي الاستقرار والسلم الاجتماعي ، وهو يولد ارتدادات سلبية، في هذا الإطار ظهرت علي السطح العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة.. لكن الحراك الاجتماعي الجديد بدي وكأنه يعبر عن نفسه بأسلوب أكثر واقعية ، فكانت المطالبة بخلق فرص للعمل...ومكافحة الفقر..وتوفير الضمانات لممارسة الحقوق وبشكل خاص حق الانتخاب والترشح والتشغيل..وحرية التعبير والمساواة ..وقد بدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هما كبيرا لمرحلة التحول ، وهكذا فان أي إستراتيجية للإصلاح يجب ان تخلق الإطار الاجتماعي الذي يوازي شروط نجاحها وتطورها، بالنظر إلي إلحاح القضايا الاجتماعية وأهمية الوفاء بها في إعطاء مصداقية لعملية الإصلاح السياسي، وبالنظر الي ان الحراك الاجتماعي الجديد كان ثورة علي الاستبداد والفقر.

استنتاجات :

يمكن في الختام أن نؤكد علي أمرين أساسيين بشأن الاصلاح السياسي في موريتانيا :
- فهناك ضرورة لاستيعاب النخبة السياسية لمتطلبات الواقع الجديد، وتحملها لمسؤولياتها بهذا الخصوص..بالنظر إلي خصوصية التجربة ومتطلبات المرحلة

- كما أن هناك حاجة لتطوير مجال السياسة ليستجيب لمتطلبات الوعي الديمقراطي الذي بدي جليا في الاحتجاجات والتظاهرات..التي رافقت هذه المرحلة وهو ما يتطلب من بين أمور أخرى إشراك المواطن في العملية السياسية .

المصادر والهوامش :

1 - خلال تاريخها الحديث عرفت موريتانيا نظام حكم الحزب الواحد من 1961 حتي الانقلاب العسكري 1978 ، لتدخل البلاد في فترة الحكم العسكري حتي قيام حكم مدني جديد في ظل دستور 1991 ، وقد عرفت البلاد عودة لحكم الجيش مع انقلابي 2005 ، و 2008 ثم جاءت الانتخابات الرئاسية 2009 لتدشن مرحلة جديدة من العودة للحياة الدستورية

2- عرفت النخبة السياسية دورات حوار هامة تقرر علي اثرها نتائج وقرارات ، واجهت بقدر من الجدية الازمات السياسية التي عرفتها موريتانيا ومثلت اضافة لتجربة التطور الديمقراطي، كان اتفاق دكار في 3-06-2007 واتفاق انواكشوط في شهر 10-2011

3 - قد يكون من الانصاف التذكير هنا بان الاصلاح هو عملية معقدة وتراكمية وهي تعكس بشكل عام اهم مراحل التطور السياسي للبلد لكن التطورات التي تسهم بها مرحلة بحكم معطيات معينة تجعل التطور يبدوا مسارا ايجابيا وبالاتجاه الصحيح ، الامر الذي يعكس اهمية التطورات الاخيرة

4- وذلك بملاحظة حالات مماثلة في الدول الافريقية (الكامرون ثم ليبيا..)، وبالنظر الي ما قد تؤول اليه تلك الوضعية الاستثنائية من انهيارات في الكيان المشترك، ومن الوقوع تحت ضغوط وحسابات ضيقة محلية واجنبية

5- ظل الموريتانيون يتابعون بحذر كبير تجارب التحول الديمقراطي ونتائج الربيع العربي في الدول المغاربية وبهذا الخصوص يمكن ملاحظة التحول الهادئ نسبيا والايجابي الذي عرفته بعض الدول كما حدث في تونس والمغرب ، ومثل استجابة لمتطلبات الواقع الجديد ، علي عكس الحال في ليبيا التي عرفت انتشارا للعنف ولتصفية الحسابات الضيقة ..

6 - وهنا يبدوا منطقيا الدعم المادي والرقابة المنتشرة للممارسة الانتخابية في بلدان الربيع العربي وفي التجارب الانتخابية التي عرفتها المنطقة مؤخرا، وتلخذ موريتانيا مكانتها في هذا المجال ، وهي بلد يعرف نهضة قوية في الصناعات الاستخراجية التي تشمل اهم المواد الاولية المحركة للاقتصاد والتجارة الدولية ،بالاضافة الي الموقع الذي تحتله في اطار الامن الاستراتيجي الاقليمي وارتباطاته العالمية

7- كما تشير بعض المعاجم المحكمة la Rouse

8- فاز الرئيس ولد الطابع بنتائج الانتخابات الثلاثة التي اجريت في عهده : خلال سنوات 1992، 1997، 2003:

9 - اصدر المجلس المذكور ميثاقا دستوريا بتاريخ 2005/8/06 ، اكد فيه سيطرة القوات المسلحة علي الحكم ، وذلك لفترة مناسبة تمكن من اجراء انتخابات ديمقراطية ، وقد اسغرق الامر فترة 19 شهرا ، وفي اعقاب الانتخابات الرئاسية بتاريخ 25 مارس 2007 ، سلم الجيش السلطة للرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله .

10 - اجري المجلس تعديلات دستورية من بينها ، النص علي تعارض مهمة الرئيس مع قيادة حزب سياسي ، وحصانة مبدا التناوب الديمقراطي علي السلطة وتقليص مدة الرئاسة إلى خمس سنوات ، وقد تمت المصادقة علي التعديلات الدستورية علي اثر استفتاء شعبي في 25 يونيو 2006

11 - ليتم تنصيب الرئيس المنتخب يوم 2007/04/19 ، بينما تم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في 21 يناير سنة 2007

12 - الملاحظة الرئيسية بهذا الخصوص تشير الي اعتماد الآلية القانونية لترسيخ التوجهات الجديدة وهو ما يثير لدي الكثيرين المخاوف من تجسيد إرادة الحاكمين و رؤاهم وتوجهاتهم في ظل الظروف الاستثنائية التي عرفتها البلاد

13 - شارك في مراقبة هذه الانتخابات الاتحاد الافريقي والجامعة العربية ، والاتحاد الاوروبي ، بالاضافة للمراقبين المحليين ، وقد حظيت نتائج الانتخابات بتزكية مشهودة من مختلف المراقبين ..

14 - وقع الاتفاق في داكار في 2 يونيو 2009 بين فرقاء الازمة السياسية في موريتانيا ، وبرعاية دولية ، وقد وصفت الانتخابات التي اجريت حينها بالظاهرة الحاسمة في تجاوز مرحلة الانقلابات غير ان تبعات تلك المرحلة اخذت تتسلل شيئا فشيئا الي علاقات الفاعلين السياسيين ليظهر انقلاب 2008 ، ولتبدأ مرحلة جديدة لها مميزات الخاصة

15 - بالاضافة الي احزاب الاغلبية الرئاسية شاركت اربعة من احزاب المعارضة هي: التحالف الشعبي التقدمي ، وحزب الوثام وحزب الصواب وحزب همام

16 - ويلاحظ في هذا السياق أن قضية تعديل الدستور احتلت مساحة شاسعة في النقاش الدائر حول الإصلاح السياسي، و تعددت الآراء بهذا الشأن ، فهناك من يدعوا ، إلي عدم العبث بالدستور بالتعديل والتغيير، و ذهب البعض إلي عدم إضفاء الجمود و القدسية علي أحكامه

بحيث يصبح عقبة أمام مواكبة التطور والإصلاح..وهناك من يتفادى هذا النقاش بالدعوة إلى تحقيق مقتضيات الدستور الحالي في الانتخابات الحرة وفي التعددية وفي العلاقات بين السلط..وفي كل ما من شأنه تطبيق الدستور..

17 - :تطبيقا لنتائج الحوار الوطني الذي دار بين الاغلبية الرئاسية وبعض احزاب المعارضة ،تم اصدار بعض القوانين الهامة ، خاصة:

- احكام القانون الدستوري رقم 015-2012 الصادر بتاريخ 20 مارس 2012 ،

-ومشاريع القوانين المطبقة له.

-مشروع قانون يقضي بمعاقبة جرائم الاسترقاق والتعذيب بوصفها جرائم ضد الإنسانية.

مشروع قانون يقضي بعقاب جرائم الانقلابات و غيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور بصفتها جرائم ضد أمن الدولة

وقد تمت المصادقة علي هذين المشروعين في اعقاب اجتماع مجلس الوزراء ليوم الخميس 29 - 11 (2012 -

18 - منذ تسلم الجيش للسلطة في موريتانا في 10 -يوليو 1978 وكان الاستثناء الوحيد هو التناوب السلمي علي اثر الانتخابات الرئاسية التي اجريت في مارس 2007 ،ويرد التنبيه هنا علي ان الانتخابات التي عرفتها البلاد في الفترة من 1992 وحتى التاريخ المذكور كانت نتائجها عبارة عن تحصيل حاصل، من خلال اعادة انتخاب الرئيس ولد الطابع وقد عرفت الكثير من التزوير وتغييب الارادة الحرة في التعبير عن الراي وفي الانتخاب الحر

19 - انظر نص المادة الثانية من الدستور التي تنص علي ما يلي: " تكتسب السلطة وتتمارس وتنقل في إطار التداول السلمي وفقا لأحكام هذا الدستور وتعتبر الانقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور جرائم لا تقبل التقادم ويعاقب أصحابها والمتماثلون معهم سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين بموجب القانون".

20- تملك اللجنة اقتراح مواعيد الاستحقاقات المقبلة في ضوء توفر الظروف المطلوبة لقيامها وبصفة خاصة اكتمال تنفيذ مشروع الحالة المدنية الجديدة بما تتضمنه من ضوابط ينتظر ان تشكل مرجعا مقبول لمصادقية الانتخابات

21 - ويأتي التركيز في الاصلاحات الجديدة علي تدعيم مكانة البرلمان في ضوء الصلاحيات الفريدة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية والتي في ظلها كانت الحكومة تحظى بحصانة كبيرة عطلت اليات التوازن المطلوب بين الهيئتين

22 - كان عدد اعضاء الجمعية الوطنية 95 نائبا بعد إضافة لائحة وطنية خاصة بالأحزاب السياسية من 14 مقعدا وبموجب الإصلاحات الجديدة تمت زيادة عدد أعضاء اللائحة الوطنية، وذلك على النحو التالي:

نائب واحد للدوائر الانتخابية التي يقل عدد سكانها عن 31 ألف نسمة
نائبان عن الدوائر الانتخابية التي يزيد عدد سكانها عن 31 ألف نسمة
ثلاثة نواب عن الدوائر التي يزيد عدد سكانها عن 90 ألف نسمة
أربعة نواب عن الدوائر التي يزيد عدد سكانها عن 120 ألف نسمة
20 نائبا في اللائحة الوطنية
- نائبا في اللائحة الوطنية للنساء

23 - "إن الشعب الموريتاني الذي توحدته عبر التاريخ قيم أخلاقية وروحية مشتركة وطموح إلى مصير واحد، يعترف ويعلن تنوعه الثقافي الذي هو أساس وحدته الوطنية ولحمته الاجتماعية .."
24- كان الأمر القانوني رقم 029/2006 الصادر بتاريخ 2006/8/22 يحدد للنساء نسبة 20% على الأقل من الوظائف الانتخابية، وهي أول مرة يحدد فيها القانون نسبة لمشاركة النساء في هذه الوظائف.

25- ومن هنا يمكن الحديث عن محيط اجتماعي يمثل قوة دفع وتفعيل لها دورها في تحديد ملامح الإصلاح السياسي..ولا يمكن بطبيعة الحال أن نتغاضى عن التحفظات التي تترتب علي هذه النتيجة، والتي من شأنها توضيح حدود الإسهام المنتظر للحراك الاجتماعي في عملية الإصلاح السياسي، لكن دعونا نقول بان ثمة وفاقا علي ضرورة إعادة بناء المؤسسات السياسية بما يحقق التحول ويواكب التغيرات الاجتماعية.

26- اكد رئيس حزب الاتحاد من اجل الجمهورية وهو الحزب الحاكم في موريتانيا ان حزبه يتابع باهتمام كبير ما جرى - ويجري - من تغييرات سياسية في المنطقة العربية ضمن حراك "الربيع العربي" وما انبثق عنه من أحداث وثورات"، قد تكون البداية لتعزيز التطور الديمقراطي، انظر أخبار انواكشوط ، إصدار بتاريخ - 17 - 02 - 2012

27- تشترك معظم تجارب الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ببعض الخصائص التي نذكر منها: اختيار التدرج في التحول المحافظة علي كيان الدولة ، والمناداة بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وكانت التجربة الليبية في التحول استثناء علي هذه الصورة .

28- انظر،الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة 2006

29 - وذلك بالنظر الي التحفظات التي تبديها بعض الأطراف السياسية، عن أن الرئيس الفائز بتلك الانتخابات لم يكن سوي مرشح من الجيش وحلفائه، وان اختياره كان يلي متطلبات مرحلة انتقالية قصيرة تمثل جزء من إستراتيجية استعادة السلطة لمن بادر في الأصل إلي الاستيلاء عليها ..

30 - انظر نص اتفاقية دكار.

31- كانت الريادة للعسكر في تكوين هذه النخبة، وذلك منذ سيطرة الجيش علي مقاليد الحكم بعد انقلاب 10 - 07 - 1978، ثم تشكلت النخبة السياسية لتعكس طبيعة التحالفات الاجتماعية القبلية والجهوية والعرقية، بالإضافة إلي إدخال الناشطين من الحركات السياسية والأيديولوجية من حين لآخر، كما أن لأصحاب رأس المال مكانتهم في توجيه دفة السلطة، هذا بالإضافة إلي المكانة التي يحتلها الاداريون والتي تضمن لهم المشاركة الفاعلة في الحكم..

32 - بموجب التعديلات الاخيرة تم حظر الترشح المستقل في جميع الانتخابات ما عدا الانتخابات الرئاسية، وفي ذات الوقت يفقد كل منتخب (نائب أو شيخ أو مستشار بلدي) منصبه عند استقالته من الحزب

33 - اجريت الانتخابات النيابية في اعوام 1992 ، 1996 ، 2001 ، وهي الولاية التي لا تزال تشهد تمديدا بحكم الظروف السياسية التي تربت عن الانقلابات المتلاحقة ، ثم بحكم الظروف الموضوعية التي تتعلق باستكمال ضبط الحالة المدنية

34 - اقدمت اغلبية من النواب على تقديم ملتمس رقابة ضد حكومة يحي ولد أحمد الواقف في
30 يناير 2008

35 - انظر، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، مرجع

سبق ذكره

مجلة الفقه والقانون
www.majalah.new.ma